السيد الرئيس،

بالنظر في القسم الثاني من إعلان ديربان، تود مؤسسة السلام مع أميركيين من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية ومركز البحرين لحقوق الإنسان الإعراب عن القلق بشأن غياب الحماية للجماعات الدينية الضعيفة والمهمشة في بعض الدول. نشعر بالقلق من أن مثل هذه الحمايات الفاشلة والتمييز المنهجي ضد الجماعات الدينية، يقوضان بشكل مباشر أهداف وغايات برنامج عمل ديربان.

على سبيل المثال، في البحرين، تستمر الحكومة في العمل على تقييد حقوق السكان الشيعة. كما تواصل الحكومة استهداف زعماء الدين البارزين بالمداهمات والتشهير والأحكام التعسفية بالسجن والترحيل التعسفي، كما في قضايا الشيخ عيسى قاسم والشيخ محمد حبيب المقداد والشيخ حسين نجاتي. وتستمر قوات الأمن الحكومية بعزل القرى الشيعية والمتظاهرين باتهامهم بأعمال العنف، وتقوم بالاستخدام المفرط للقوة وتعريضهم للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب. بالإضافة إلى ذلك يمتد التمييز في البحرين ضد الشيعة إلى المجال السياسي، حيث بدأت الحكومة إجراءات قانونية لتفكيك أكبر جمعية سياسية معارضة شيعية في البلاد، ووجهت اتهامات ضد قيادات الجمعية، كالشيخ علي سلمان. وأخيراً، على الرغم من التزامات الحكومة لإعادة بناء 37 دور عبادة للشيعية دمرت في عام 2011، بوشرت أعمال إعادة البناء على حساب وبمبادرة من المجتمعات الشيعية المحلية.

مثال آخر على التمييز الديني لاستهداف الشيعة يأتي من المملكة العربية السعودية. هناك، أطلقت قوات الأمن السعودية النار واعتقلت رجل الدين الشيعي البارز والناشط الحقوقي بالمنطقة الشرقية الشيخ نمر النمر، بينما كان يقود مظاهرة سلمية في مدينة العوامية. بعد أكثر من عامين في السجن، حكم على الشيخ نمر بالإعدام بتهمة التآمر مع قوى أجنبية لإسقاط الحكومة السعودية وهو اتهام لم يدعم بأدلة ذات مصداقية.

توضح هذه الأمثلة استمرار تجاهل بعض الدول لمبادئ وأهداف وبرنامج عمل ديربان. ولذلك ندعو الدول إلى اتخاذ خطوات عاجلة من أجل توفير الحماية الفعالة والشاملة لجميع الفئات الدينية أو العرقية، وذلك تمشياً مع أهداف هذا الإعلان وبرنامج العمل.

شكراً.